الفصل الثاني

مكملات التحقيق

الضبط.

التخريج.

التعريف بالأعلام.

شرح الغريب.

عمل الحواشي.

التغييرات التي يسمح بها للمحقق.

الفهارس.

القسم الدراسي.

أولاً ــ الضبط

على المحقق أن يعتني بضبط الكلمات، والكلمات التي يحتاج إلى ضبطها بالشكل هي:

١ ـ الكلمات الغريبة، وهي التي تحتاج إلى شرح، ولا يدرك المتخصص معناها إلا باستعمال المعاجم، مثال ذلك: الوهَل بمعنى: الفزَع، والضِّبْن: ما بين الكَشْح والإبط، والرِّفاء: الالتحام والاتفاق، والمُغِيبة: للمرأة التي يكون زوجها غائباً، وهكذا ما كان على هذا المنوال من الغريب.

٢ ـ الكلمات التي يشيع استعمال الناس إيّاها خطأ، مثل: الخَصْر لوسط الإنسان، والقَلنسُوة للباس الرأس، والقَسُّ لمن يرأس النصارى في دينهم، والعِيُّ للعجز عن الإفهام، والقِمْع للإناء الذي تُصبّ به السوائل، وخُصْلة الشعر، ومُسكة العقل.. الخ.

٣ ـ أسماء النباتات والعقاقير، مثل: زعفران، وخَطْمي، وقَرَنْفُل، وكَرَويا.

٤ ـ الكلمات التي تتفق صورتها، وتختلف معانيها باختلاف شكل حركاتها، مثال ذلك ما جاء في الحديث من ندب المرأة إلى أن تأخذ فِرْصة مُمسَّكة تطيِّب بها محل الدم بعد الغسل من الحيض[1].

فينبغي ضبط الفاء من (فِرْصة) بالكسر، لأنها بمعنى القطنة، أو قطعة

---

(١) انظر صحيح مسلم مع شرح النووي ٣/١٣.

القماش، فإن الفُرصة بالضَّم تعني: اغتنام الأمر والفوز به، وبالفتح: داء يصيب فَقَار الظهر، فيكون منه الحَدَب.

٥ ـ ضبط وسط الفعل في الماضي والمضارع من الثلاثي، لأن أكثره سماعي، مثل: فَشِل في الأمر، وصعِد السُّلّم، وقَبَض المال، وشعَر بمعنى أحسَّ وعلم، وخصِب المكان، ومثل: يفشل في الأمر، ويدِبّ على الأرض، وينضَج الثَّمَر، ويخصَب المكان.

كذلك ضبط الأفعال التي تلزم البناء للمجهول مثل: هُرِعَ، وعُني، وأُهرِيق، وحُمَّ، وجُنَّ.

٦ ـ أعلام الأشخاص وألقابهم، وأسماء الأماكن والقبائل والبلدان، فإن الأعلام أولى الألفاظ بالضبط، لأنه ليس قبلها، ولا بعدها ما يدل عليها، ولا يدخلها القياس. ويكون ذلك بالرجوع إلى كتب الرجال، ومعاجم البلدان، وخصوصاً ما يعتني منها بالضبط، والتفريق بين المشتبه مثل: «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع» لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧ هـ.)، و«معجم البلدان»، و«معجم الأدباء» لياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ.)، و«اللباب في تهذيب الأنساب»، لابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠ هـ.)، و«المشتبه» للذهبي (ت ٧٤٨ هـ.) و«تبصير المنتبه» لابن حجر (ت ٨٥٢ هـ.) و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ت ٨١٨ هـ.)، وشرحه «تاج العروس» للزَّبيدي (ت ١٢٠٥ هـ.)، وكذلك «الأعلام» للزِّركلي، فإنه يضبط الأعلام وألقابهم بالشكل، وضبطه يعتمد عليه.

٧ ـ الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال، وأبيات الشعر والرجز، وفي جميع ما تقدم ينبغي الاعتناء بإعجام الحروف بنقطها، ووضع الشّدّة على الحروف المشدّدة.

ولا يضبط المحقق شيئاً أو يشكله بالاجتهاد، اعتماداً على الذاكرة، بل يجب الرجوع دائماً في ضبط الكلمات إلى المصادر والمراجع، والتثبت منها على صحة ما يكتب، لأن الكلمة إذا وجدت مضبوطة، فإن ذلك يعني في عرف البحث أنه اعتُنِي بها، ورُوجعت، فيأخذها القارئ مسلِّماً، فإذا لم

يكن الضبط متثبتاً منه، وكان منه ما فيه خطأ، حصل التغرير به، وتزعزعت في نفسه الثقة بعد ذلك بما يجده مضبوطاً، حتى إن كان صواباً.

وإذا ضبط المؤلف في أصل المخطوط الكلمة ضبطاً خاطئاً لغرض يعنيه، كأن يمثل به لقضية ساقها، ولا يتم له غرضه من السّياق إلا بذلك الضبط الخاطئ، فينبغي للمحقق أن يترك ضبط المؤلف كذلك، ولا يُصوبه، لأن تصويبه في هذه الحالة هو الخطأ. مثال ذلك: ما جاء في كتب التراجم: أن القاسم بن سلاّم أحضره أبوه إلى المكتب، وهو صبي، وقال للمعلّم: (علِّمي القاسم، فإنها كيِّسة) ذكروا ذلك، ليستدلوا به على أن أباه كان عبداً رومياً لا يحسن العربية، فمثل هذا لا يضبط على الصواب، وإلا ضاع الاستشهاد[1].

وكذلك لا يغير ضبط المؤلف إذا كان لضبطه وجه صحيح في اللغة، ولو كان غيره أصح منه.

(١) انظر مناهج تحقيق التراث ص ١٦٠.

ثانياً ــ التخريج

من أهم الأعمال التي تُبذل في خدمة النصّ وتوثيقه، تخريج النصوص التي يستشهد بها المؤلف، وتوثيقها.

والنصوص التي يُحتاج إلى تخريجها هي:

١ ـ الآيات القرآنية:

تخرّج الآيات القرآنية من المعاجم المعدّة لذلك، مثل: «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم» لمحمد فؤاد عبدالباقي، وقد أغنت أقراص الحاسوب في الوقت الحاضر عن الرجوع إلى هذه المعاجم، لما توفره من وقت، وأمن السلامة من الخطأ حيث يتأتى بواسطتها نقل نص المصحف الشريف كما هو ويكتب في الحاشية عند التخريج اسم السورة، ورقم الآية، ولا بأس أن يكتب رقم السورة أيضاً، مثل أن يقال: سورة المائدة (٥) آية ١٥.

وإذا كان في أصل المخطوط خطأ في الآية، لا تحتمله قراءة من القراءات غُيّر إلى الصواب، وأشير إليه في الحاشية.

وينبغي أن لا يعتمد الباحث في تخريج الآيات على حفظه، فقد تشتبه عليه الآيات، وتلتبس، فلا يفطن لسقَط، أو تغيير أوقعه سهو المؤلف، أو نسخ الناسخ، وقد تسمع الأذن الآية فتحسبها صواباً، وهي خطأ.

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في مخطوط كتاب (الحيوان):

«... (فلما أتوا على وادي النّمل) والآية ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾

وجاء فيها «إني مبتليكم بنهر» والآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ﴾ «وأنهار من ماء غير آسن»، وصحتها: ﴿أَنْهَرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾...» من غير واو[1].

٢ ـ الأحاديث النبوية:

ينبغي الاعتناء بتخريج الأحاديث تخريجاً علمياً صحيحاً، أيّاً كان موضوع الكتاب الواردة فيه، سواء كان في علوم الشريعة، أو اللغة والأدب، أو التاريخ والعلوم الأخرى، فإننا نجد أحياناً بعض محققي كتب الأدب واللغة، أو التاريخ، يولون اهتماماً زائداً بتخريج الشِّعر، وذكر رواياته، واختلاف نسبته، وتزييف الزّائف منها، وما إلى ذلك، مما يقتضيه توثيق النص، وتحقيقه على حين أنهم لا يهتمون الاهتمام ذاته، بتخريج الأحاديث، أو لا يذكرون لها تخريجاً على الإطلاق.

أقول لهؤلاء: إن الأحاديث أولى بالتخريج من غيرها؛ لأنها استوت مع غيرها في كونها نصوصاً يحتّم اتباع المنهج العلمي في التحقيق تخريجها، وزادت على غيرها من النصوص الأدبية الأخرى، في كونها ديناً يُتعبد به، وهديا نبوياً يقتدى به، فالمُسلمُ أحوج إلى معرفة صحة ثبوتها من عدمه مما عداها، وكونها وردت في كتب الأدب أو غيرها، ولم ترد في كتب الحديث أو الفقه، لا يبرّر مطلقاً تركها من غير تخريج علمي، بل هي فيها أحرى بالتخريج، وذكر حالها من الصحة والضعف، لكثرة ما يجيء في كتب الأدب من الاستشهاد بالضعيف والموضوع.

وتخريج الأحاديث يكون بالرجوع إلى كتب السّنة، فإذا كان الحديث المستشهد به مخرّجاً في الصحيحين، أو موطأ مالك مُسنداً، يكفي عند تخريجه أن يقال: خرّجه البخاري، أو مسلم، أو الموطأ، مع ذكر الجزء والصفحة، وإن لم يكن مخرّجاً في الصحاح وهو في كتب السنن الأربعة (النّسائي وأبو داود والترمذي وابن ماجه)، أو في بعضها خرّج منها.

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص ٤٥.

وينبغي للمحقق أن يتخذ لنفسه منهجاً يلتزم به، فلا يخرّج حديثاً ما، من هذه الكتب الأربعة، ويكتفي في تخريج حديث آخر ببعضها، إن كان مخرجاً في جميعها.

وإذا لم يوجد الحديث في واحد من الكتب الستّة المتقدمة، بحث المحقق عنه في غيرها من كتب المسانيد، مثل «مسند» أحمد، و«مسند» ابن أبي شيبة، و«مسند الدرامي».

وفي المصنّفات، مثل: «مصنف» عبدالرزاق، ويصنف ابن أبي شيبة في السنن، مثل: «السنن الكبرى» للبيهقي، وفي المعاجم، مثل: معاجم الطبراني، الصغير، والأوسط، والكبير، وفي المجاميع الأخرى، مثل: «مجمع الزوائد» للحافظ الهيثمي، و«الجامع الصغير» للسيوطي، و«كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» لعلاء الدين الهندي، رتب فيه أحاديث الجامع الكبير للسيوطي.

ونظراً لأن هذه الكتب غير «البخاري» و«مسلم» و«الموطأ» يوجد فيها من الأحاديث الصحيح، وغيره، فينبغي بعد تخريج الحديث منها أن تذكر درجته من الصّحة والضعف، أخذاً من المصادر التي تعتني بهذا الشأن، مثل: «العلل» للدارقُطني، و«العلل» لابن أبي حاتم الرازي، و«العلل» للإمام أحمد و«التلخيص الحبير» لابن حجر، و«نصب الراية» للزيلعي و«نيل الأوطار» للشوكاني، وكذلك يستعان على التعرف على حال الحديث بدراسة رجال سنده، والاطلاع على حالهم من حيث التوثيق والضعف، وذلك بالرجوع إلى كتب الرجال، مثل: «ميزان الاعتدال» للذهبي، و«تهذيب التهذيب» و«لسان الميزان» للحافظ ابن حجر.

كما ينبغي الرجوع إلى الكتب المؤلفة في الموضوعات والأحاديث الضعيفة، مثل: «الموضوعات» لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ.)، و«المقاصد الحسنة» للسخاوي (ت ٩٠٢ هـ.) و«اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي (ت ٩١١هـ.)، و«كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢هـ.)، و«الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ.).

وكذلك كتب غريب الحديث، وكثير منها رتبت فيه الأحاديث على حروف المعجم، ومن أهم كتب الغريب: «غريب الحديث» لأبي عُبيد بن سلاّم (ت ٢٢٤هـ.)، و«غريب الحديث» لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ.)، و«غريب الحديث» لإبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥ هـ.)، و«غريب الحديث» لأبي سليمان الخطابي (ت ٣٨٨ هـ.)، و«الغريبين» لأبي عُبيد الهَروي (أحمد بن محمد ت ٤٠١ هـ.)، و«الفائق في غريب الحديث» للزمخشري (محمود بن عمر، ت ٥٣٨ هـ.)، و«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (المبارك بن محمد ت ٦٠٦ هـ.).

وكان يستعان في الماضي على معرفة مواضع الحديث في المراجع المذكورة بالفهارس المعدة لذلك، مثل: «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث» وهو من صنع المستشرقين ويتضمن فِهرساً لألفاظ الأحاديث الواردة في الكتب الستة، و«موطأ» مالك، و«مسند» أحمد، و«مسند» الدرامي، وقد أغنت الآن عنها أقراص الحاسوب التي يضم القرص الواحد منها مئات المجلدات من الموسوعات الحديثية التي يمكن أن يتم اختيار ومعرفة ما يوجد فيها مما يطلبه الباحث في وقت قصير.

٣ ـ تخريج الشعر والأمثال:

إذا لم يكن البيت منسوباً، نسبه المحقق لقائله، وبيّن بحره، وخرّجه من ديوان الشاعر إن كان له ديوان، وإذا كان للبيت رواية أخرى، أشار إليها، وبيّن وجه الصواب فيه، وكذلك إذا كان منسوباً إلى غير قائله خطأً نبّه عليه، ونسبه على الصواب، وإذا لم يكن للشاعر ديوان، أو لم يعثر عليه فيه، بحث عنه في المجاميع الشعرية التي جمعت للشعراء، مثل: «المفضليات» للمفضّل الضَّبِّي (ت ١٦٨هـ.)، تقريباً، و«الأصمعيات» اختيار الأصمَعي (ت ٢١٦ هـ.)، و«الحماسة» لأبي تمام (حبيب بن أوس ت ٢٣١ هـ.)، و«الحماسة» للبُحتري (الوليد بن عبيد ت ٢٨٤ هـ.)، و«معجم شواهد العربية» لعبدالسلام هارون.

وكذلك كتب اللغة والأدب والشواهد والمعاجم، مثل: «الكتاب»

لسيبويه (عمر بن عثمان ت ١٨٠ هـ.)، و«الكامل» للمبرد (محمد بن يزيد ت ٢٨٦ هـ.)، و«الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني (علي بن الحسين ت ٣٥٦هـ.)، و«لسان العرب» لابن منظور (محمد بن مكرَّم ت ٧١١ هـ.)، و«المغني» لابن هشام (عبدالله بن يوسف ت ٧٦١ هـ.)، و«تاج العروس» للزَّبيدي (محمد بن محمد ت ١٢٠٥ هـ.).

أما الأمثال فتخرّج من كتب الأمثال، مثل: «الفاخر» لأبي طالب المفضل بن سلمة (ت ٢٩٠ هـ.) و«جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري (الحسن بن عبدالله ت ٣٩٥ هـ.)، و«فصل المقال» لأبي عبيد البكري (عبدالله بن عبدالعزيز ت ٤٨٧ هـ.)، و«مجمع الأمثال» للميداني (أحمد بن محمد ت ٥١٨ هـ.)، و«المستقصي» للزمخشري (محمود بن عمر ت ٥٣٨ هـ.).

٤ ـ التعريف بالأعلام:

يقتصر في التعريف بالأعلام على غير المشهورين منهم، فلا يشغل المحقق نفسه بالتعريف بكبار الصحابة، ولا المشهورين من الأئمة، على أن يكون التعريف بمن يعرّف به مختصراً، بحيث يميّزه عن غيره، باسمه ونسبه ولقبه، وتاريخ وفاته، وشهرته، إن كان محدثاً أو أديباً، أو فقيهاً وذكر درجته من الجرح والتعديل، وإذا تكرر ورود العلم عرّف به عند ذكره لأول مرة.

وأحياناً يصعب التعريف بالعلم، إذا ورد اسمه بصورة يشاركه فيها غيره، كأن يقال: قال محمد، أو قال عبدالملك، أو قال أبو زيد، أو قال العسكري.

وللتعرف على المراد في هذه الحالة، يتطلب الأمر الاستعانة بعِدة أشياء، منها:

تتبع مصادر الكتاب، والمصادر التي تأخذ عنه، فقد يعثر المحقق على قولة من يُراد التعريف به في هذه المصادر، منسوبة إليه باسمه الذي يميّزه عن غيره، أو يتحصل من مجموع ما جاء في المخطوطة، وما جاء في المصادر الأخرى، على ما يتم به تعريف الاسم وتمييزه، كأن يجيء في

المخطوطة: قال عبدالملك كذا وكذا، ثم نجد في المصادر هذا القول بعينه منسوباً لابن حبيب، فنعلم بذلك أن عبدالملك هو ابن حبيب.

ومما يعين على تمييز الأسماء المشتركة أن يُبحث عن الاسم في مظانه، فإذا وجدنا مثلاً: قال أبو العالية، وكان قوله هذا في تفسير كتاب الله، بحثنا عنه في طبقات المفسِّرين، وعلمنا أن المراد به هو: أبو العالية المفسِّر رُفيع بن مهران، المتوفي ٩٠ هـ، وليس: البَراء البَصري، مولى قريش المتوفي ٩٠ هـ[١].

وهكذا، إذا كان قوله يتعلق بأصول الفقه، بحثنا عنه في طبقات الأصوليين، وإذا كان يتعلق بالنحو بحثنا عنه في طبقات إلنحويين، وبذلك نقلل الاشتراك في الاسم قدر الإمكان، فإذا لم نطمئن بعد البحث إلى أن واحداً بعينه هو المراد، تركنا الاسم دون ترجمة، لأن الترجمة لواحد من المشتركين مع الاحتمال، مجازفة لا تقرها الأمانة العلمية.

وفي كتب الأحاديث التي تذكر الأسانيد نجد عُظم الكتاب، يقوم على ذكر الرجال، فهل يطالب المحقق بأن يترجم لكل رجال السند في الكتاب؟

الذي جرى عليه عمل كثير من المحققين أنه لا داعي لذلك، ولعله بحجة أن مثل هذا العمل يحيل التحقيق إلى كتاب في التراجم والطبقات.

وأرى أنه على المحقق أن يتخذ لنفسه منهجاً حيال هذه القضية، يخدم به غرض الكتاب ويفيد القارئ، كأن يلتزم أن لا يعرف من الرجال، ولا ينبه إلا على من كان منهم متَّهماً، وبذلك يطمئن القارئ إلى أن كل من سكت عنه المحقق، قد رضي الأئمة روايته، وهذا وإن كان عملاً شاقاً ـ لأنه يتطلب البحث عن أحوال جميع من ذكر من الرجال، حتى يُنبَّه على من كان منهم متَّهماً ـ فهو ذو فائدة عظيمة في خدمة الكتاب.

٥ ـ تخريج النصوص المقتبسة:

الرجوع إلى مصادر المؤلف أمر ضروري، لأنه يضيف اطمئناناً إلى

---

(١) انظر طبقات المفسرين ١/١٧٩، وتهذيب التهذيب ١٢/١٤٣.

صحة النصّ المحقق، ومزيداً من الوثوق بسلامته، على أن يكتفى في الحاشية عند الرجوع إلى مصادر المؤلف ـ سواء الأصلية، أو الثانوية ـ بالإحالة على المصدر، دون حشد النصوص بتكثير الحواشي، التي لا فائدة منها في هذه الحالة سوى الاطالة، وتكرار العبارة، إلا إذا أثارت قضية ما، ارتياب المحقق، وكانت صحتها والتسليم بها بالطريقة التي عرضها المؤلف محل نظر، فعلى المحقق حينئذٍ أن ينقل العبارة التي تصحح المسألة، إذا عثر عليها في مصدر من مصادر المؤلف.

وبعض الكتب لها طابع تجميعي بحت، كل جزئياتها ومسائلها مأخوذة من مصادر أخرى، فلا يكلف المحقق في هذه الحالة بترجيع كل جزئياتها إلى أصلها، لأن ذلك نوع من العمل الشاق الذي لا يساوي الفائدة المترتبة عليه، وأوضح ما يكون هذا في كتب الفقه والتفسير المتأخرة، بصفة خاصة، وفي معظم مؤلفات القرنين التاسع والعاشر الهجري بصفة عامة، فعلى المحقق في مثل ذلك أن يستعمل حاسته العلمية، بحيث يعلق فقط عندما يشعر أن الكلام غير مُسلَّم، فيستعين بمصادر المؤلف، ليصوّب المسألة، ويعلق كذلك، إذا كانت المسألة من المسائل التي جرى فيها الخلاف، ونهج المؤلف فيها نهجاً ضعيفاً، فدور المحقق أن يحرّر المسألة، ويبين الأمر الراجح فيها.

وإذا كانت عبارة المخطوط مخالفة في بعض ألفاظها المصدر الذي اقتبس منه المؤلف، فلا نُغيِّر لفظ المؤلف، ونصلحه بعبارة المصدر المقتبس منه، بل نُبقي عبارة المؤلف على حالها؛ لأن مهمة المحقق الإبقاء على تعبيرات المؤلف، وتحقيق ألفاظه، لا أن يستبدل بالعبارة الغامضة ما يراه أحسن وأنسب.

غاية ما هنالك أنه إذا ورد في عبارة المؤلف لفظ غامض، لا يستقيم له معنى، ـ وهو واضح في أحد مصادر المؤلف ـ فدور المحقق أن يعلق عنده قائلاً: هكذا جاء، والصواب: كذا وكذا كما جاء في المصدر الفلاني.